هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

الخطة الاستراتيجية لهيئة السوق المالية

2026-2024

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

cma.org.sa

فهرس المحتويات

المقدمة 03

الارتباط الاستراتيجي برؤية السعودية 2030 05

الرؤية والرسالة والقيم 07

تحليل الوضع الحالي 09

حوكمة الخطة الاستراتيجية 16

فرضيات الخطة الاستراتيجية 18

مخاطر التنفيذ 20

البيت الاستراتيجي 22

الأهداف الاستراتيجية 24

المقدمة

المقدمة

امتداداً للنجاحات التي حققتها السوق المالية خلال السنوات الماضية، شهدت الخطة الاستراتيجية لهيئة السوق المالية 2021-2023م العديد من الإنجازات التي كان من أبرزها ارتفاع زخم الطروحات والإدراجات في السوق المالية السعودية، حتى تجاوز عدد الشركات المدرجة بنهاية العام 2023م حاجز الـ310 شركات مقارنة بـ204 شركات في عام 2019م، مُرتفعة بنسبة 52%. بالإضافة إلى النمو غير المسبوق في صناعة إدارة الأصول؛ فقد ارتفعت قيمتها محلياً من 500 مليار ر.س في عام 2019م إلى 871 مليار ر.س في عام 2023م مرتفعة بنسبة 74%. كذلك شهد مجموع الاستثمارات الدولية في مختلف فئات الأصول (أسهم، صكوك وأدوات دين، وصناديق استثمار) في السوق المالية ارتفاعات تاريخية تجاوزت 480 مليار ر.س بنهاية العام 2023م مقارنة بـ259 مليار ر.س في عام 2019م بنسبة نمو بلغت 88%.

وقد طورت الهيئة خطتها الاستراتيجية للأعوام الثلاثة القادمة 2024-2026م بما يتواءم مع برنامج تطوير القطاع المالي لمواكبة التطورات التي تشهدها السوق المالية محلياً وعالمياً وبما يخدم تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030؛ لبناء سوق مالية متقدمة ومنفتحة على العالم. وقد بُنيت استراتيجية الهيئة على ثلاث ركائز استراتيجية تتجلى فيها أولويات المرحلة القادمة، وسيجري التركيز عليها سعياً نحو تحقيق رؤيتنا بأن تصبح السوق المالية السعودية مصدراً رئيسياً للتمويل والاستثمار لتنمية الاقتصاد الوطني ومن أهم الأسواق المالية في العالم.

وتُعنى ركيزة الأساس بحماية حقوق المستثمرين؛ لما لثقتهم بالسوق من أهمية لنموها وازدهارها، وستمضي الهيئة في تحسين وتطوير كلّ ما من شأنه توفير الحماية للمستثمرين؛ إذ تطمح إلى أن ترتفع نسبة الشكاوى المحالة إلى لجان الفصل والتي ينتج عنها قرارات لصالح الشاكي.

وكان الحفاظ على استقرار السوق المالية هو الأساس الذي بُنيت عليه الركيزة الثانية وهي تمكين منظومة السوق المالية، انطلاقاً من اهتمام الهيئة الكبير بتطوير قطاع مؤسسات السوق المالية؛ إذ تسعى الهيئة من خلال خطتها الاستراتيجية إلى تمكين مؤسسات السوق المالية من زيادة إيراداتها السنوية بما يعكس نمو القطاع وجاذبيته.

وهذا يقودنا إلى أبرز الأولويات وهي الركيزة الأولى المتمثلة في تفعيل دور السوق المالية في التمويل والاستثمار؛ إذ تهدف هذه الركيزة إلى تعزيز مساهمة السوق المالية في دعم تمويل المشاريع الوطنية عبر زيادة حجم التمويل الممنوح من السوق المالية كنسبة من إجمالي التمويل العام؛ عن طريق تطوير سوق الأسهم وحقوق الملكية وتعزيز دورها في التمويل بإتاحة المزيد من آليات الطرح والإدراج في السوق المالية وتنويع خيارات التمويل من خلال صناديق الأصول البديلة، وتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين باعتبارها إحدى أهم وسائل تنويع مصادر التمويل لمشاريع القطاعين العام والخاص. وستواصل الهيئة كذلك جهودها في رفع تنافسية السوق المالية لاستقطاب رؤوس الأموال الدولية؛ إذ ستعمل على تذليل التحديات التنظيمية وتطوير الآليات الممكّنة لنمو الاستثمارات الدولية في السوق المالية السعودية.

الارتباط الاستراتيجي برؤية السعودية 2030

الارتباط الاستراتيجي برؤية السعودية 2030

أرست رؤية السعودية 2030 أُسساً متينة لتقدم الوطن نحو مستقبل أكثر إشراقاً، وحددت حجر الأساس في ثلاثة محاور رئيسة تتفرع إلى 96 هدفاً استراتيجياً يتم تحقيقها عن طريق برامج تحقيق الرؤية، التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في عام 2017م، ومن أبرزها برنامج تطوير القطاع المالي المرتبط بمحوري "اقتصاد مزدهر ووطن طموح". ويهدف البرنامج إلى تطوير قطاع مالي متنوع وفاعل يدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر دخله، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار من خلال الارتقاء بالمؤسسات المالية السعودية، وتطوير السوق المالية السعودية لتصبح سوق مالية متقدمة بما لا يتعارض مع الأهداف الاستراتيجية للحفاظ على استقرار ومتانة القطاع المالي. وعملت الهيئة ضمن أعضاء البرنامج على بناء خطته التنفيذية وتطوير الأهداف والمبادرات الاستراتيجية للركيزة الاستراتيجية الثانية (تطوير سوق مالية متقدمة) من خلال تحديد المؤشرات والمبادرات الاستراتيجية التي لها أثر في تطور القطاع المالي وزيادة كفاءته ونمو السوق المالية لتصبح سوقًا مالية متقدمة توفر بدائل استثمارية ومصادر تمويل متنوعة. وتهدف الهيئة من مشاركتها في برنامج تطوير القطاع المالي إلى دعم حركة التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال تنمية القطاع المالي والاستمرار في تطوير السوق المالية السعودية وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات؛ لبناء سوق مالية ذات دور رئيس في تلبية الاحتياجات التمويلية للمشاريع الوطنية.

برامج تحقيق رؤية السعودية 2030

الرؤية والرسالة والقيم

الرؤية

أن تصبح السوق المالية السعودية مصدراً رئيسياً للتمويل والاستثمار لتنمية الاقتصاد الوطني، ومن أهم الأسواق المالية في العالم

الرسالة

تنظيم وتطوير السوق المالية لحماية المستثمرين وتعزيز الاستقرار فيها، وخلق بيئة استثمارية داعمة لنمو الاقتصاد الوطني

القيم

نستمر في التطوير

نسعى إلى التميز

نتواصل ونتشاور

نهتم بموظفينا ومجتمعنا

نتحمل المسؤولية

تحليل الوضع الحالي

تحليل الوضع الحالي

تبنت هيئة السوق المالية ثقافة التخطيط الاستراتيجي منذ تأسيسها، ووضعت الأسس اللازمة لذلك في جميع أعمالها وسياساتها وإجراءاتها من أجل تعزيز دورها في تطوير وتنظيم السوق المالية وتوفير البيئة الاستثمارية المحفزة والداعمة للمستثمرين. وقد عملت الهيئة خلال العام 2023م على دراسة وتحليل قطاع السوق المالية بجوانبه كافة لتحديد نقاط التحسين والتطوير التي سيتم التركيز عليها خلال الفترة القادمة، ومن أبرز هذه النقاط: دور السوق المالية في التمويل والاستثمار، وتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين، ونمو وازدهار صناعة إدارة الأصول، واستقطاب الاستثمارات الدولية، ودعم الابتكار المالي، بالإضافة إلى تعزيز حماية حقوق المستثمرين؛ وذلك بهدف المواءمة مع التوجهات والأعمال الاستراتيجية المختلفة على مستوى رؤية السعودية 2030، وأعمال برنامج تطوير القطاع المالي، ومواكبة التطلعات المستقبلية واحتياجات الاقتصاد الوطني. وفيما يلي أبرز نقاط التحسين:

أولاً: التمويل الممنوح من السوق المالية

يُشكّل حجم التمويل الممنوح من السوق المالية بمختلف قنواتها (أسهم، صكوك وأدوات دين، صناديق أصول بديلة) ما قيمته 964 مليار ر.س بنهاية العام 2023م. وأخذاً بالاعتبار المتطلبات التمويلية للمشاريع الكبرى لرؤية السعودية 2030 والاستراتيجيات ذات العلاقة، تبرز أهمية تعزيز دور السوق المالية بشكل أكبر في توفير التمويل اللازم لدعم تحقيقها. وقد طورت الهيئة مجموعة من المبادرات في خطتها الاستراتيجية 2024-2026م تهدف إلى زيادة نسبة مساهمة السوق المالية في التمويل العام في الاقتصاد الوطني.

حجم التمويل الممنوح من السوق المالية بمختلف قنواتها بنهاية 2023م

(مليار ر.س)

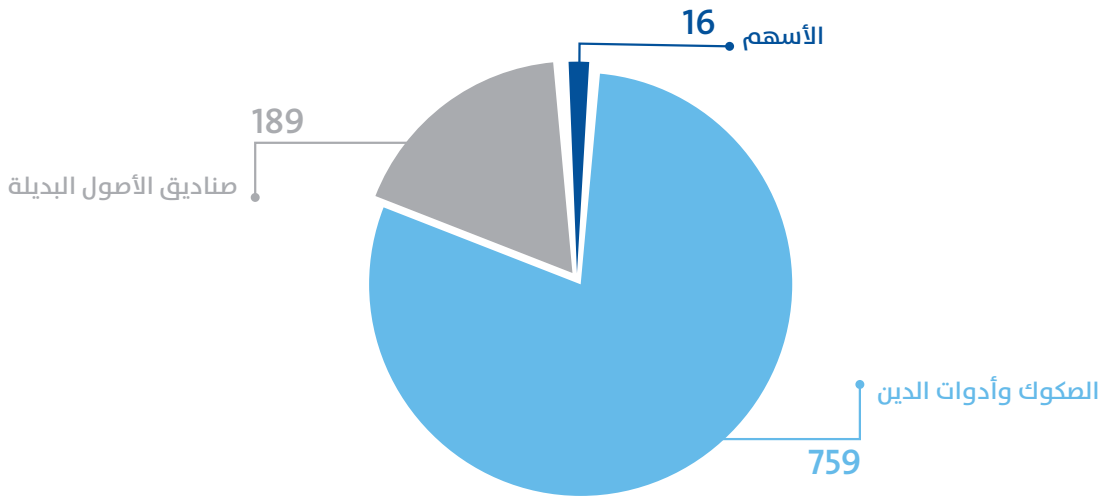

الأسهم: متحصلات الاكتتاب وحقوق الأولوية.
الصكوك وأدوات الدين : حجم سوق الصكوك وأدوات الدين.
صناديق الأصول البديلة: تمثل قيمة أصول الصناديق الخاصة التالية: العقاري والتمويلي وأسهم الملكية الخاصة ورأس المال الجريء.

ثانياً: تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين

بالنظر إلى أحجام أسواق الدين العالمية، تُعَدّ سوق الصكوك وأدوات الدين في المملكة العربية السعودية صغيرة نسبياً؛ إذ يشكّل متوسط حجم أسواق الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة العشرين بنهاية العام 2022م 114% مقارنةً بـ 18% في المملكة.

نسبة حجم سوق الصكوك وأدوات الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بنهاية 2022م لدول مجموعة العشرين

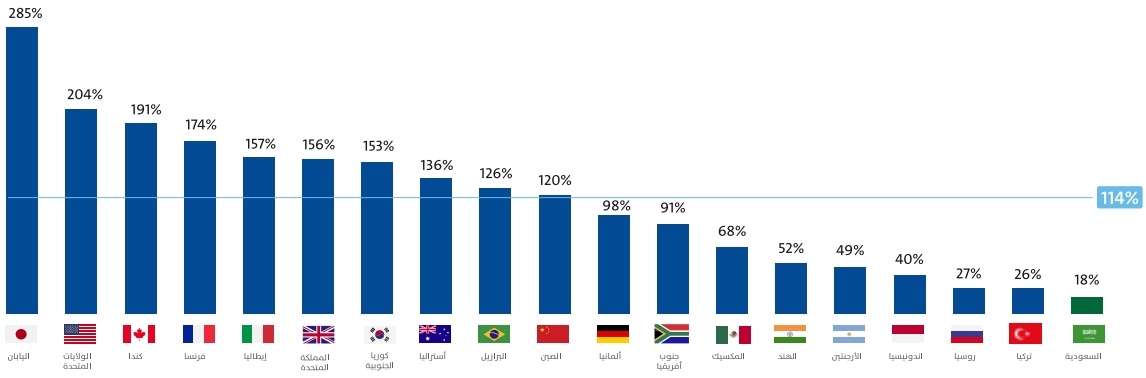

متوسط حجم أسواق الصكوك وأدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي لدول مجموعة العشرين

المصدر: بنك التسويات الدولية، Statista – البيانات للقيمة السوقية متوفرة بحسب الربع الرابع 2022م

أيضاً تتميز أسواق الدين على الصعيد العالمي بسيولتها العالية، في حين يبلغ متوسط السيولة لأدوات دين الشركات في المملكة 7.4% وهو متوسط منخفض مقارنة بمتوسط السيولة في الأسواق الأخرى الذي يبلغ 14% مما يعني إمكانية تحسين مستويات السيولة لتتواءم مع الأسواق العالمية. وعند النظر إلى حجم سوق الصكوك وأدوات الدين ومستويات السيولة فيها، تؤمن الهيئة بوجود فرصة كبيرة لتطوير وتعميق هذه السوق وتحفيز نشاطات السوق الثانوية؛ وذلك لتعزيز دورها كقناة تمويلية لمشاريع القطاعين العام والخاص، وإكمال منظومة المنتجات الاستثمارية لشرائح المستثمرين المختلفة، وتمكينهم من تنويع استثماراتهم. ولأهمية سوق الصكوك وأدوات الدين، رسمت الهيئة عدداً من التوجهات الاستراتيجية لتطوير هذه السوق بُنيت وفق منهجية شمولية تتضمن تقييم الفجوات التنظيمية وفجوات البنية الأساسية، وإعداد المقارنات المعيارية وأفضل الممارسات العالمية، إلى جانب استطلاع مرئيات المشاركين في السوق، وقد نتج عنها عدد من المبادرات الاستراتيجية التي ضُمّنت في خطة الهيئة الاستراتيجية 2024-2026م.

معدل سيولة سوق الصكوك وأدوات الدين للشركات[1]

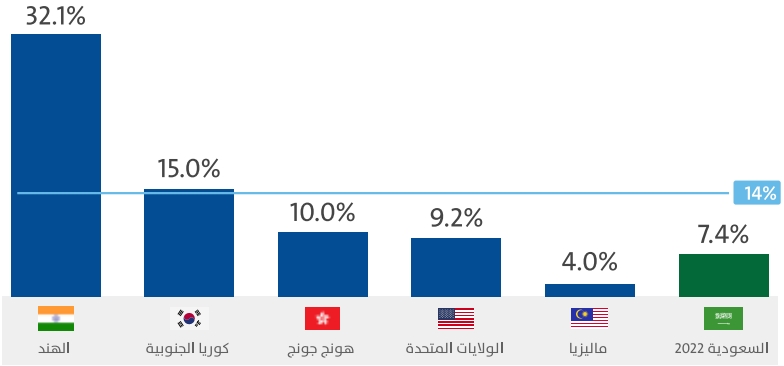

متوسط سيولة سوق الصكوك وأدوات الدين في الأسواق الأخرى

1. بيانات نهاية عام 2022م. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن عينة دول المقارنة محدودة بسبب نقص البيانات المنشورة في ما يتعلق بتداول الشركات المحلية في سوق الصكوك وأدوات الدين.
المصدر: تداول

ثالثاً: نمو وازدهار صناعة إدارة الأصول

لصناعة إدارة الأصول أهمية كبرى بصفتها إحدى أبرز الوسائل لكفاءة توظيف الأموال؛ إذ تسهم في توفير منتجات استثمارية متنوعة، وإدارة مهنية لأصول العملاء، ورفع الممارسات المهنية والسلوك المؤسسي في السوق. وعلى الرغم من النمو الكبير في حجم الأصول المدارة خلال السنوات الماضية والذي بلغ 74% بنهاية العام 2023م مقارنةً بعام 2019م، يوجد مجال للتقدم مقارنةً بدول مجموعة العشرين من حيث نسبة الأصول المُدارة إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ احتلت المملكة الترتيب الرابع عشر بنهاية العام 2022م. لذا، صاغت الهيئة جملة من التوجهات الاستراتيجية لرفع جاذبية إدارة الأصول في المملكة، وقد طُوّرت بناءً على منهجية شمولية تضمنت تحليل الوضع الراهن، والأداء التاريخي لصناعة إدارة الأصول، وفرص ومكامن تطوير الصناعة؛ وذلك من خلال مراجعة التنظيمات واللوائح التنفيذية الحالية والآليات المتاحة للصناديق الاستثمارية أخذاً بالاعتبار أبرز الممارسات العالمية، وقد نتج عنها مجموعة من المبادرات الاستراتيجية التي ضُمّنت في خطة الهيئة الاستراتيجية 2024-2026م بهدف تطوير البيئة التنظيمية لتحسين البنية الأساسية لصناعة إدارة الأصول بما يحفز الصناديق الاستثمارية الأجنبية ويدعم نمو الصناعة.

إجمالي قيم الأصول المُدارة

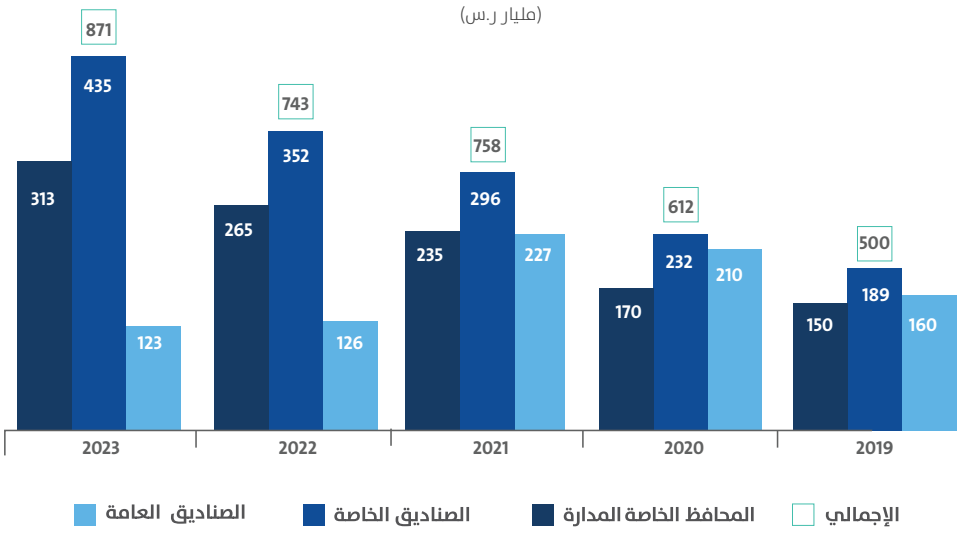

نسبة الأصول المدارة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنهاية 2022م

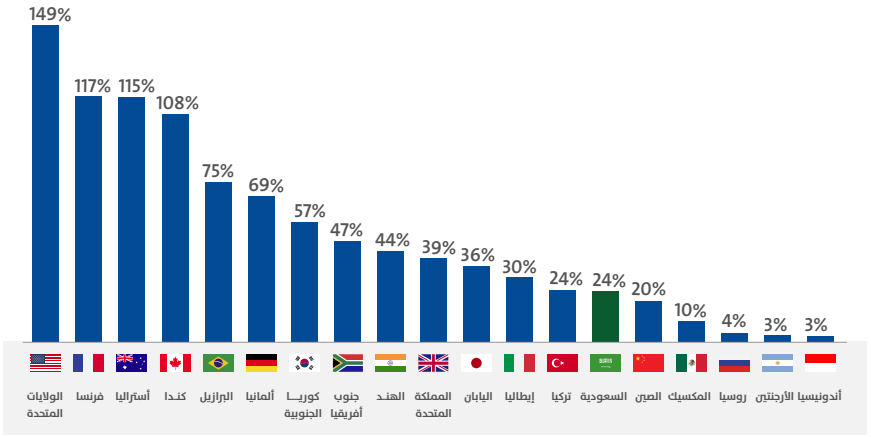

المصدر: البنك الدولي، بنك التسويات الدولية، Statista – البيانات لعام 2022م أو آخر سنة متوفرة للدولة.

رابعاً: استقطاب الاستثمارات الدولية

على الصعيد الدولي، تتطلب المرحلة القادمة تعزيز مكانة السوق المالية السعودية على المستوى العالمي وزيادة جاذبية قطاع السوق المالية للاستثمارات إقليمياً ودولياً، أخذاً بالاعتبار تقدّم وتطور الأسواق المالية العالمية، والحاجة إلى تكثيف الجهود لمواكبة ذلك من أجل زيادة جاذبية السوق المالية السعودية مقارنةً بالأسواق العالمية، استمراراً لما تم تحقيقه خلال السنوات السابقة لرفع جاذبية السوق المالية السعودية للمستثمر الدولي، وتعزيز دخوله ومشاركته في سيولة التداول والطروحات والجمعيات العامة للشركات، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة ملكية المستثمرين الدوليين في السوق المالية بنسبة 88% منذ عام 2019م حتى نهاية 2023م، لتصل ملكيتهم بنهاية الفترة إلى ما يقارب 488 مليار ريال سعودي. وستواصل الهيئة جهودها في تطوير الأطر واللوائح التنظيمية الداعمة لجذب الاستثمارات الدولية وتعزيز الانضمام إلى المؤشرات العالمية وتوفير التسهيلات والفرص الاستثمارية الجاذبة للمستثمرين الدوليين من خلال تبنيها ضمن خطتها الاستراتيجية 2024-2026م لمجموعة من المبادرات الاستراتيجية التي تهدف من تنفيذها إلى تنويع قاعدة المستثمرين ونقل المعارف والخبرات للمؤسسات المالية المحلية والمشاركين في السوق المالية بما يسهم في أن تكون السوق المالية السعودية سوقاً رائدة إقليمياً ودولياً.

قيمة ملكية المستثمرين الدوليين في السوق المالية

(مليار ر.س)

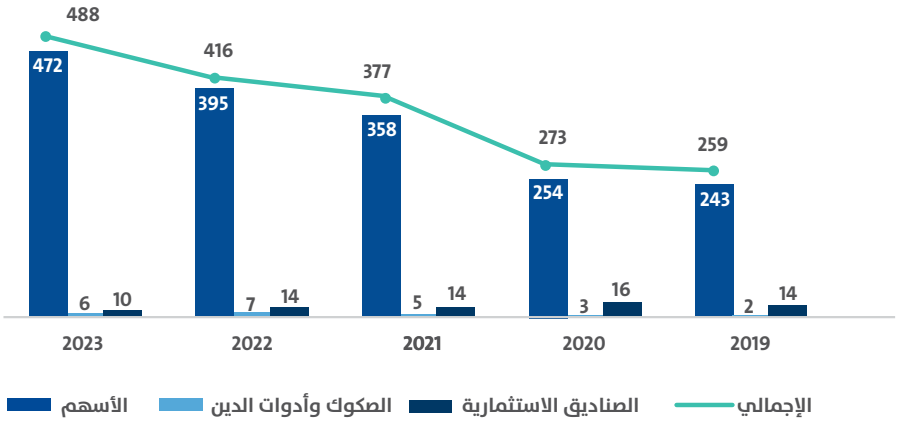

خامساً: دعم الابتكار المالي

شهد قطاع التقنية المالية في السوق المالية تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الماضية، وانعكس ذلك على تزايد عدد التصاريح القائمة؛ إذ ارتفع عدد تصاريح تجربة التقنية المالية القائمة في السوق المالية ليصل إلى 38 تصريحاً بنهاية العام 2023م مقارنةً بتصريحين منذ بداية مختبر التقنية المالية في عام 2018م. ولمواكبة الطموحات المستقبلية في دعم التقنية المالية وتفعيل دورها كإحدى قنوات التمويل والاستثمار، كان من المهم النظر في التحديات التي تواجه قطاع التقنية المالية وبحث الحلول لمعالجتها، وإيجاد بيئة ممكّنة تسهم في العمل بكفاءة عالية لاستيعاب تطورات المرحلة القادمة وتقديم أفضل الخدمات للمشاركين في السوق المالية. وبالنظر إلى تطورات الابتكار المالي السريعة، التي تتطلب سرعة في تطوير الأنظمة والتشريعات لتعزيز النمو والقدرة التنافسية للمملكة، بالإضافة إلى تحسين وتسريع إجراءات منح الموافقات والتصاريح اللازمة لبدء ممارسة الأعمال، وضعت الهيئة ضمن خطتها الاستراتيجية 2024-2026م مجموعة من المبادرات التي تهدف إلى دعم نمو قطاع التقنية المالية، وزيادة عدد شركات التقنية المالية بما يسهم في تسهيل إمكانية الوصول إلى قنوات التمويل من خلال السوق المالية وجذب شرائح أكبر من المشاركين في السوق.

تصاريح تجربة التقنية المالية القائمة في السوق المالية

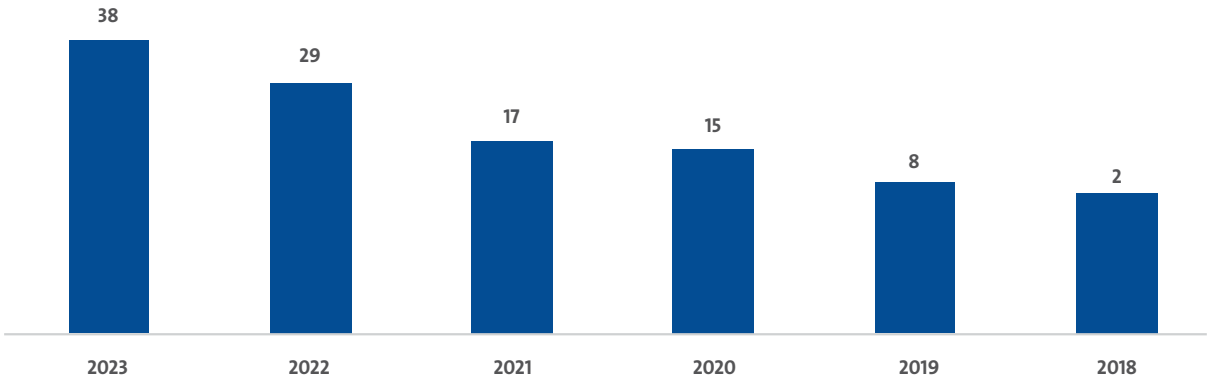

وبالاطلاع على مؤشرات التقنية المالية العالمية، يتبيّن أن المملكة احتلت المرتبة 72 من أصل 115 في مؤشر المراكز المالية العالمية للتقنية المالية، والمرتبة 30 من أصل 64 في مؤشر التنافسية الرقمي للمعهد الدولي للتنمية الإدارية، مما يشير إلى فرصة للتطور في هذا المجال بما يعزز تنافسية المملكة عالمياً.

مؤشر المراكز المالية العالمية (التقنية المالية) 2023

01	نيويورك - الولايات المتحدة	
02	لندن - المملكة المتحدة	
03	سان فرانسيسكو - الولايات المتحدة	
72	الرياض - السعودية	

مؤشر التنافسية الرقمي للمعهد الدولي للتنمية الإدارية 2023

01	الولايات المتحدة	
02	هولندا	
03	سنغافورة	
30	المملكة العربية السعودية	

سادساً: تعزيز حماية حقوق المستثمرين

وفي جانب حماية المستثمر، أولت الهيئة اهتماماً كبيراً بدراسة التحديات التي تعوق من رفع كفاءة الإشراف وتعزيز مستويات الشفافية والإفصاح والحوكمة، ورفع معدلات الالتزام، والحد من المخاطر في معاملات الأوراق المالية، إيماناً منها بأن خلق بيئة استثمارية آمنة لحقوق المستثمرين تعزز من ثقتهم بالسوق المالية من أهم أسس نمو السوق وازدهارها. واستمراراً للجهود التي أدت إلى ارتفاع قيمة التعويضات بما يزيد على 500% بنهاية العام 2023م مقارنةً بالعام 2019م، ستواصل الهيئة عملها من خلال تنفيذ مجموعة من المبادرات الاستراتيجية ضمن خطتها الاستراتيجية 2024-2026م، تهدف إلى تيسير سُبُل تعويض المستثمرين المتضررين وتعزيز آليات التعامل مع القضايا النوعية وكفاءة الردع بما يجعل السوق المالية أكثر استقراراً ويزيد من ثقة المستثمرين بها أخذاً بالاعتبار النمو الذي ستشهده في الفترة القادمة.

قيمة التعويضات للمتضررين في منازعات الأوراق المالية

(مليون ر.س)

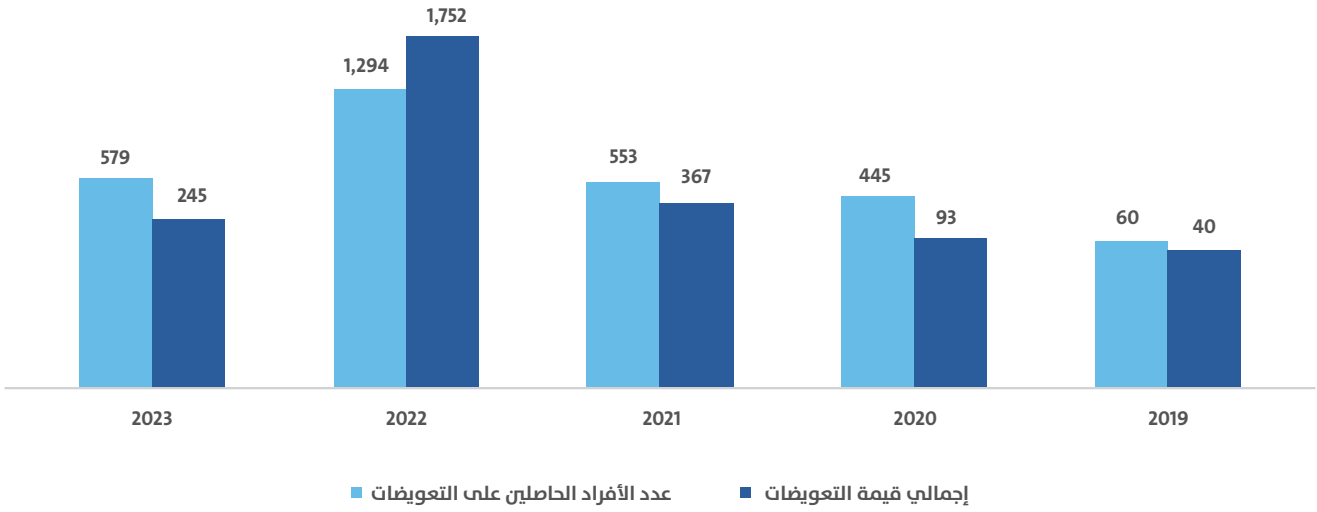

حوكمة الخطة الاستراتيجية

حوكمة الخطة الاستراتيجية

منذ أن بدأت الهيئة في تطوير خططها الاستراتيجية تبنّت إطار حوكمة متكامل؛ لضمان مأسسة العمل ورفع كفاءته وتسهيل تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة، بما يمكّن الهيئة من المتابعة الفعّالة لتنفيذ خطتها الاستراتيجية. وسعياً نحو تعزيز معايير إدارة الأداء واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، اعتُمدت منهجية لمتابعة تنفيذ المبادرات الاستراتيجية بشكل دوري من خلال وضع خطط تفصيلية لكل مبادرة تحتوي على خطوات التنفيذ ومواعيد إنجازها وتحديد مسؤوليات التنفيذ وشركاء العمل من الجهات الخارجية والأدوار المتوقعة منهم، بالإضافة إلى متابعة نتائج المؤشرات الاستراتيجية ورفع تقارير دورية عن أداء الخطة الاستراتيجية لمجلس الهيئة، وعقْد اجتماعات مراجعة الأداء بشكل ربعي بحضور مجلس الهيئة وقياداتها للتأكد من سير أعمال الخطة الاستراتيجية وفق المخطط، ومناقشة التحديات التي تواجه عملية التنفيذ وبحث الحلول المناسبة لها.

ويضم إطار الحوكمة عدداً من اللجان الثنائية واللجان المشتركة مع جهات خارجية لضمان التنسيق مع الأجهزة ذات العلاقة لتنفيذ المبادرات الاستراتيجية والأعمال المشتركة المرتبطة بها؛ إذ تشارك الهيئة في أربع لجان ثنائية رئيسة مع البنك المركزي السعودي ومنظومة التجارة ومجموعة تداول السعودية وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، بالإضافة إلى مشاركتها في عضوية لجنة تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين، والتنسيق المستمر بين هيئة السوق المالية والهيئة العامة للأوقاف حيال الموضوعات والأعمال المشتركة بين الهيئتين. وحرصاً على استمرارية العمل والمرونة في مواجهة التحديات وتذليل العقبات المتعلقة بعملية التنفيذ، وسعياً نحو التحسين المستمر ومواكبة المتغيرات، تعمل الهيئة على مراجعة الخطة الاستراتيجية بجميع مكوناتها بشكل دوري بهدف تحديد الفجوات وتطوير المبادرات بما يسهم في تحقيق المستهدفات. وفي سياق متصل بحوكمة الاستراتيجية، تعمل الهيئة أيضاً مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء) على قياس أداء مؤشرات الهيئة المضمّنة في برنامج تطوير القطاع المالي؛ من خلال تطبيق نماذج ومنهجيات وأدوات موحدة مبنية على أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، وإصدار تقارير الأداء الدورية حول نتائجها؛ لقياس مدى تحقق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج تطوير القطاع المالي.

فرضيات الخطة الاستراتيجية

فرضيات الخطة الاستراتيجية

01 استقرار السياسات المالية والنقدية

02 استمرار نمو عرض النقود (M1)

03 استمرار ربحية الشركات المـدرجة في السوق المالية على المدى الطويل

04 استقرار مكررات ربحية الســـوق السـعودية على المدى الطويل

05 تحقيق مستهدفات وخطط مبادرة إدراج الأصول والمشاريع الحكومية ومبادرة تحفيز القطاع الخاص على الإدراج واستراتيجية شريك

06 بقاء معدلات مبادلة التعثر الائتماني CDS عند مستويات لا تتعدى 100 نقطة أساس لأدوات الدخل الثابت المستحقة خلال خمس سنوات

مخاطر التنفيذ

مخاطر التنفيذ

01 التأخر في الوصول إلى معالجات ضريبية وزكوية جاذبة للاستثمار

تُعدّ الأنظمة الضريبية والزكوية عنصراً جوهرياً في بيئة الاستثمار؛ إذ تؤثر بشكل مباشر في جاذبية الأسواق المالية، وأي تغيير سلبي في هذه الأنظمة على الصعيد المحلي مقارنة بتطورات إيجابية في أسواق أخرى قد يؤدي إلى تراجع جاذبية السوق المالية السعودية للاستثمار.

02 صعوبة استقطاب الكفاءات المطلوبة في القطاع المالي

إن وجود كفاءات ذات مستوى عالٍ في القطاع المالي يسهم في رفع جودة أعمال الخدمات المقدمة في السوق المالية، وقد يؤدي استمرار هذا الخطر إلى تأخر تحقق بعض الأهداف الاستراتيجية إلى حين بناء قدرات العاملين في القطاع المالي.

03 ارتفاع معدل إخفاق بعض الشركات المدرجة مع تزايد وتيرة الإصدارات والإدراجات في السوقين الرئيسية والثانوية

ربما يؤدي ذلك إلى تأثّر ثقة المستثمرين بشرائحهم المختلفة، وبالتالي احتمالية تراجع الإقبال مستقبلاً وانخفاض أحجام الشركات المدرجة، مما قد ينعكس سلباً على السوق المالية وجاذبيتها للاستثمار.

04 مخاطر الهجمات الإلكترونية والأعطال التقنية لأنظمة التداول

قد تؤدي المشكلات التقنية المتعلقة بأنظمة التداول لدى مؤسسات السوق المالية إلى تسرب بيانات المستثمرين وتعطيل الأنظمة الحساسة الخاصة بالتداول، مما يؤثر سلباً في ثقة المستثمر بالسوق السعودية ومدى استقرارها.

05 مخاطر تسارع ابتكارات التقنية

تؤثر الثورة التقنية المتسارعة في القطاع المالي في كفاءة الأسواق وطبيعتها وهيكلتها، مما قد ينعكس على استقرار السوق المالية، وبالتالي جاذبيتها وجدوى الاستثمار فيها.

06 تقدُّم الدول الأخرى بوتيرة أسرع في مؤشرات التنافسية الدولية

تراجُع ترتيب المملكة ضمن الدول عالمياً قد يؤثر في جاذبية الاستثمار للمستثمرين الدوليين في السوق المالية السعودية، وسينعكس ذلك على المؤشرات المرتبطة بالاستثمارات الدولية.

07 المخاطر المصاحبة لإفصاحات الاستدامة في السوق المالية

زيادة الاهتمام بالاستثمارات المستدامة بوتيرة أسرع من تبني السوق المالية لها قد يؤثر في جاذبية السوق المالية السعودية.

08 سهولة خروج الأموال من السوق المالية مع زيادة الانفتاح على العالم

إن ارتفاع التدفقات النقدية الخارجة نتيجة زيادة جاذبية الفرص الاستثمارية دولياً قد يؤثر سلباً في سيولة السوق وبالتالي جاذبيتها للاستثمار.

09 المخاطر المتعلقة بانخفاض مستوى السيولة

انخفاض السيولة في السوق المالية قد يؤثر في استقرار الأسعار، وبالتالي تصبح السوق أكثر عرضه للتقلبات، وقد يؤثر أيضاً في معدلات تغطية الطروحات وجاذبيتها.

10 المخاطر الجيوسياسية في المنطقة

قد تؤثر المخاطر الجيوسياسية في الجاذبية الاستثمارية بشكل عام، مما قد يؤدي إلى ضعف السيولة واحتمالية انخفاض مكررات الربحية وكذلك انخفاض كفاءة الأسواق في جمع الأموال.

11 المخاطر المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة

هذه المخاطر (كالتضخم وارتفاع أسعار الفائدة) تُعَدّ من المخاطر المتوقعة وأثرها انكماشي؛ لأنه قد يؤثر في القيم السوقية للأصول المالية. أيضاً قد يترتب على كون معدلات التضخم فوق المعتاد ارتفاع في تكلفة الأعمال للشركات المدرجة وانخفاض العوائد الحقيقة للاستثمار. بالإضافة إلى التباطؤ الاقتصادي العالمي الذي قد يؤثر في مستويات إنتاج الشركات واتخاذ السياسات المالية التي من المحتمل أن تؤثر في تكلفة التمويل وبالتالي التأثير في ربحية المتعاملين في السوق.

البيت الاستراتيجي

البيت الاستراتيجي

الرؤية

أن تصبح السوق المالية السعودية مصدراً رئيسياً للتمويل والاستثمار لتنمية الاقتصاد الوطني، ومن أهم الأسواق المالية في العالم

الرسالة

تنظيم وتطوير السوق المالية لحماية المستثمرين وتعزيز الاستقرار فيها، وخلق بيئة استثمارية داعمة لنمو الاقتصاد الوطني

الركيزة الأولى

تفعيل

دور السوق المالية في التمويل والاستثمار

الأهداف الاستراتيجية

- تعزيز دور سوق الأسهم وحقوق الملكية في التمويل
- تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين
- تمكين نمو صناعة إدارة الأصول
- تعزيز خدمات السوق المالية لجذب الاستثمارات الدولية

الركيزة الثانية

تمكين

منظومة السوق المالية

الأهداف الاستراتيجية

- دعم وتمكين مؤسسات السوق
- دعم التقنية المالية في القطاع المالي

الركيزة الثالثة

حماية

حقوق المستثمرين

الأهداف الاستراتيجية

- تعزيز مستوى الشفافية والإشراف
- حماية حقوق المستثمرين وتيسير سبل التعويضات
- تعزيز آليات التعامل مع القضايا النوعية وكفاءة الردع

الأهداف الاستراتيجية لهيئة السوق المالية للأعوام 2024 - 2026م

الركيزة الأولى

تفعيل دور السوق المالية في التمويل والاستثمار

في إطار سعيها لتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030، تعمل الهيئة من خلال تنفيذ خطتها الاستراتيجية والمشاركة الفاعلة في برنامج تطوير القطاع المالي على تعزيز مساهمة السوق المالية في النمو الاقتصادي المستدام للمملكة. وتركز جهود الهيئة على تعزيز دور سوق الأسهم وحقوق الملكية في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الشركات على الطرح والإدراج، وتوفير بيئة جاذبة للمستثمرين، وتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين. كذلك تسعى الهيئة إلى تمكين صناعة إدارة الأصول وجذب الاستثمارات الدولية لتعزيز مكانة السوق المالية السعودية دولياً.

الهدف الاستراتيجي الأول

تعزيز دور سوق الأسهم وحقوق الملكية في التمويل

إيماناً بأهمية السوق المالية كقناة لبناء وتكوين رأس المال في دعم نمو الشركات واستدامتها، ستعمل الهيئة ضمن هذا الهدف على عدد من المبادرات الرامية إلى تعزيز الدور التمويلي للسوق المالية وتمكين الشركات بمختلف أنواعها بما في ذلك الشركات والأصول المملوكة للحكومة من طرح أسهمها وإدراجها في السوق؛ لتعكس الحجم الحقيقي لمساهمة هذه الشركات في اقتصاد المملكة. وامتداداً لما تم إنجازه في تطوير سوق الأسهم، ستواصل الهيئة العمل على مجموعة من المبادرات من أبرزها إتاحة إدراج شركات الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة (SPACs) في السوق الموازية، وإتاحة طرح شهادات الإيداع السعودية في السوق المالية السعودية، بالإضافة إلى إعداد الإطار التنظيمي لتنظيم عملية طرح وإدراج فئات مختلفة من الأسهم بحسب نظام الشركات. وتسعى الهيئة من خلال إنجاز المبادرات إلى تحقيق عدد من المستهدفات من أبرزها زيادة عدد الشركات المدرجة في السوق المالية، ورفع القيمة السوقية للأسهم الحرة كنسبة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة، بالإضافة إلى زيادة حجم التمويل الممنوح من الأسهم.

المبادرات الاستراتيجية

المبادرة	النطاق	الجدول الزمني للتنفيذ			
		2023	2024	2025	2026
إتاحة إدراج شركات الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة (SPACs) في السوق الموازية	إتاحة مزيد من خيارات الإدراج للمُصدرين، من خلال شركات الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة في السوق المالية السعودية.	«			
إتاحة طرح شهادات الإيداع السعودية في السوق المالية السعودية	تتضمن المبادرة المفاهيم التنظيمية والإطار التنظيمي لإتاحة شهادات الإيداع كورقة مالية جديدة لطرحها وإدراجها، مما يساهم في تنويع الآليات المتاحة للطرح والإدراج في السوق المالية السعودية، ورفع جاذبية السوق وزيادة معدل السيولة وحجم السوق المالية.	«			
مراجعة الأطر التنظيمية للإدراج المباشر في السوق المالية	تقييم جدوى الإدراج المباشر في السوق الرئيسية ومراجعته في السوق الموازية لتحفيز شركات القطاع الخاص على الإدراج في السوق المالية السعودية، مما يصب في زيادة حجم هذه السوق.	«			
إعداد الإطار التنظيمي لتنظيم عملية طرح وإدراج فئات مختلفة من الأسهم حسب نظام الشركات	مراجعة وتحليل الوضع الراهن وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة عالمياً في هذا الشأن، وتحديد مجالات التحسين الممكنة لتطوير طرح وإدراج فئات مختلفة من الأسهم في ضوء نظام الشركات الجديد واللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة، وتقديم توصية شاملة للمُخرجات على أن تتضمن المفاهيم التنظيمية المقترحة لتنظيم عملية طرح وإدراج فئات مختلفة من الأسهم.	«			
تطوير آلية الاندماج والاستحواذ في السوق المالية	مراجعة لائحة الاندماج والاستحواذ وتحليل الوضع الراهن وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة عالمياً في هذا الشأن، وتحديد مجالات التحسين الممكنة لتطوير آلية الاندماج والاستحواذ في ضوء التجارب السابقة ونظام الشركات الجديد واللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة، وتقديم توصية شاملة للمُخرجات على أن تتضمن المفاهيم التنظيمية المقترحة للائحة الاندماج والاستحواذ.	«			
تحسين الأطر التنظيمية للطرح والإدراج في السوق المالية	دراسة ومراجعة الإجراءات الحالية المتبعة والمتطلبات الواردة في قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة ذات العلاقة لتحسين وزيادة كفاءة المتطلبات وآلية معالجة ومراجعة طلبات التسجيل والطرح.				

« مبادرة مستمرة من العام 2023

الهدف الاستراتيجي الثاني
تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين

يُعدّ تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين من أهم أولويات الهيئة باعتباره إحدى أبرز وسائل تنويع مصادر التمويل للمُصدرين في السوق المالية، وستساهم هذه الأدوات أيضاً في تقديم خيارات استثمارية إضافية للمستثمرين في السوق المالية السعودية. وتسعى الهيئة من خلال العمل على مجموعة من المبادرات إلى زيادة تنافسية السوق المحلية، وتوسيع قاعدة المستثمرين المحليين وتعزيز السيولة فيها؛ إذ ستعمل على إنشاء الإطار التنظيمي لأدوات الدين الخضراء والاجتماعية والمستدامة، وتسهيل الأطر التنظيمية للطرح والإدراج والتسجيل لأدوات الدين، بالإضافة إلى تطوير الإطار التنظيمي لإصدار الصكوك وأدوات الدين من قِبل الصناديق العقارية المغلقة المتداولة. وتطمح الهيئة لتحقيق عدد من المستهدفات من خلال تنفيذ المبادرات الاستراتيجية ضمن هذا الهدف، من أبرزها رفع حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة سيولة سوق الصكوك وأدوات الدين، ورفع حجم التمويل الممنوح من الصكوك وأدوات الدين.

المبادرات الاستراتيجية

المبادرة	النطاق	الجدول الزمني للتنفيذ			
		2023	2024	2025	2026
إنشاء الإطار التنظيمي لأدوات الدين الخضراء والاجتماعية والمستدامة	إنشاء الإطار التنظيمي لأدوات الدين الخضراء والاجتماعية والمستدامة وإطار حوافز للمواءمة مع الممارسات العالمية بما يحفز تنوع الإصدارات والمُصدرين في سوق الصكوك وأدوات الدين.		■■■■		
تسهيل الأطر التنظيمية للطرح والإدراج والتسجيل لأدوات الدين	تسهيل متطلبات الطرح، والإفصاح، والإدراج، والتسجيل لأدوات الدين، بما يتواءم مع الممارسات العالمية؛ للمساهمة في تشجيع الإصدارات المحلية وتعميق سوق الصكوك وأدوات الدين.	«	■■■		
تحسين حوكمة المنشآت ذات الأغراض الخاصة وتسهيل إجراءاتها	معالجة بعض التحديات التي تواجهها المنشآت ذات الأغراض الخاصة بالإضافة إلى توسيع قاعدة المُصدرين لأدوات الدين أو الوحدات الاستثمارية من خلالها عن طريق السماح لجهات أخرى بتأسيس منشآت ذات أغراض خاصة لإصدار أدوات الدين أو وحدات استثمارية من خلال المنشأة، بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات المتعلقة بالمنشآت من خلال تطوير حوكمتها والنماذج المتعلقة بها.		■■■■		
تطوير الإطار التنظيمي لإصدار الصكوك وأدوات الدين من قِبل الصناديق العقارية المغلقة المتداولة	تهدف هذه المبادرة إلى تمكين الصناديق الاستثمارية من طرح جميع أنواع الصكوك وأدوات الدين، وفتح المجال للصناديق الاستثمارية لإيجاد مصادر تمويل أخرى غير البنوك وجهات التمويل، ويرتبط هذا الإجراء بتسهيل الإجراءات المتعلقة بها.		■	■■■■	
تحسين الإطار التنظيمي للتوريق	إعداد إطار تنظيمي للتوريق لتعزيز طرح أدوات الدين المدعومة بأصول وأدوات دين المرتبطة بأصول، بحيث يمكّن الإطار التنظيمي من إعطاء وضوح بالتزامات الأطراف ذات العلاقة بعمليات التوريق، ورفع مستوى الإفصاحات المتعلقة بها وإضافة حماية للمستثمرين بها.			■■■■	

« مبادرة مستمرة من العام 2023

الهدف الاستراتيجي الثالث

تمكين نمو صناعة إدارة الأصول

تعي الهيئة أهمية صناعة إدارة الأصول كأحد أعمال الأوراق المالية الرئيسة ومن أهم مصادر الاستثمار المؤسسي؛ إذ تسهم هذه الصناعة في توفير منتجات استثمارية متنوعة، وإدارة مهنية لأصول العملاء، ورفع الممارسات المهنية والسلوك المؤسسي في السوق، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى التذبذب وارتفاع مستوى الكفاءة وممارسات الحوكمة والشفافية. وسعياً نحو تحفيز صناعة إدارة الأصول على النمو، ستعمل الهيئة على تطوير الإطار التنظيمي للصناديق التمويلية، وتمكين تأسيس هياكل صناديق ذات مرونة أعلى، بالإضافة إلى تطوير الأطر التنظيمية لزيادة وتخفيض إجمالي قيمة أصول صناديق الاستثمار المغلقة العامة والمتداولة. وتسعى الهيئة أن يؤدي تنفيذ هذه المبادرات إلى ارتفاع نسبة الأصول المدارة من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية، بالإضافة إلى رفع حجم التمويل الممنوح من صناديق الأصول البديلة.

المبادرات الاستراتيجية

المبادرة	النطاق	الجدول الزمني للتنفيذ			
		2023	2024	2025	2026
تطوير الإطار التنظيمي للصناديق التمويلية	تنظيم الصناديق التمويلية لإتاحة المزيد من خيارات الحصول على التمويل من السوق المالية.				
تمكين تأسيس هياكل صناديق ذات مرونة أعلى	تهدف المبادرة إلى دراسة الأطر النظامية لتأسيس هياكل لصناديق استثمارية ذات مرونة أعلى.				
تقييم القيود الاستثمارية والتنظيمية للصناديق الاستثمارية	تهدف المبادرة إلى تقييم القيود الاستثمارية والتنظيمية المطبّقة وتبنّي أفضل الممارسات العالمية؛ لغرض تطويرها في لائحة صناديق الاستثمار ولائحة صناديق الاستثمار العقاري.				
تطوير الأطر التنظيمية لزيادة وتخفيض إجمالي قيمة أصول صناديق الاستثمار المغلقة العامة والمتداولة	تطوير الأطر التنظيمية لزيادة وتخفيض إجمالي قيمة أصول صناديق الاستثمار المغلقة العامة والمتداولة؛ لتمكين الصناديق من الوصول إلى رؤوس الأموال بما يعزز من تنافسيتها وجاذبيتها.				
تطوير المتطلبات التنظيمية للصناديق الاستثمارية	دراسة وتعديل عدد من الأحكام النظامية في لائحة صناديق الاستثمار ولائحة صناديق الاستثمار العقاري في ضوء أفضل الممارسات العالمية، ومن ذلك بحث مدى مناسبة السماح لمؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط إدارة الاستثمارات بتوزيع صناديقها الأجنبية في المملكة؛ لغرض رفع تنافسية صناعة إدارة الأصول في المملكة.				
تمكين الاشتراك في الصناديق الاستثمارية العامة من خلال المحافظ الإلكترونية	إتاحة المزيد من آليات الاشتراك في الصناديق العامة؛ عن طريق التمكين من الاشتراك في الصناديق العامة من خلال المحافظ الإلكترونية تسهيلاً للوصول إلى الصناديق الاستثمارية.				
تقييم مستندات طلبات طرح الصناديق الاستثمارية ومحتوياتها	تقييم مستندات طلبات طرح الصناديق الاستثمارية، ومحتويات شروط وأحكام الصناديق الاستثمارية؛ لتحديد جوانب التطوير والتمكين.				

» مبادرة مستمرة من العام 2023

الهدف الاستراتيجي الرابع
تعزيز خدمات السوق المالية لجذب الاستثمارات الدولية

سعياً إلى أن تكون السوق المالية السعودية رائدة إقليمياً ودولياً، وأحد أهم جوانب الريادة للأسواق المالية يكمن في تنوع قاعدة المستثمرين، ستواصل الهيئة جهودها لرفع جاذبية السوق المالية السعودية للمستثمرين الدوليين؛ إذ ستعمل على تذليل التحديات التنظيمية لتدفق الاستثمارات الدولية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وتطوير الآليات الممكّنة لنمو الاستثمارات الدولية في السوق المالية السعودية؛ من خلال مجموعة من المبادرات من أبرزها استقطاب المستثمرين الدوليين للاستثمار في السوق المالية السعودية، ومراجعة متطلبات قيود استثمارات المستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى إعداد لوائح التسجيل البيني لصناديق الاستثمار. ومن خلال إنجاز هذه المبادرات تطمح الهيئة لتحقيق عدد من المستهدفات، من أبرزها ارتفاع نسبة ملكية المستثمرين الدوليين من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة، وارتفاع نسبة ملكية المستثمرين الدوليين في الصكوك وأدوات الدين وفي صناديق الاستثمار.

المبادرات الاستراتيجية

المبادرة	النطاق	الجدول الزمني للتنفيذ			
		2023	2024	2025	2026
استقطاب المستثمرين الدوليين للاستثمار في السوق المالية السعودية	تطوير خطة استقطاب المستثمرين الدوليين للاستثمار في السوق المالية السعودية من خلال التواصل مع الفئة المستهدفة بالتعاون مع مؤسسات السوق المالية، ودعم شركة تداول السعودية في استقطاب هؤلاء المستثمرين، ويتم لاحقاً بعد تنفيذ الخطة تقييم نتائجها؛ وذلك بهدف زيادة نسبة ملكية المستثمرين الدوليين في السوق المالية السعودية.		■■■	■■	
مراجعة متطلبات قيود استثمارات المستثمرين الأجانب	تقييم متطلبات قيود استثمارات المستثمرين الأجانب من خلال مراجعة الإطار التنظيمي لهذه القيود وإجراء دراسة مقارنة لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال واستطلاع مرئيات الأطراف ذات العلاقة؛ وذلك لتحديد التحسينات المطلوبة بما يتناسب مع السوق المالية السعودية تمكيناً لزيادة نسبة ملكية المستثمرين الأجانب في هذه السوق.		■■	■■■	
إعداد لوائح التسجيل البيني لصناديق الاستثمار	اعتماد الملحق المتعلق بالإطار التنظيمي للتسجيل البيني لصناديق الاستثمار بهدف تطوير الإطار التنظيمي اللازم للترخيص البيني للصناديق.	«	■■■■		
تقديم رخصة (Offshore) لأعمال الأوراق المالية	تعمل المبادرة على دراسة جدوى تقديم رخصة (Offshore) في المملكة لأعمال الأوراق المالية بالنظر إلى الممارسات العالمية والفوائد العائدة على السوق المالية السعودية، بالإضافة إلى تحديد المتطلبات التنظيمية لهذه الرخصة والقيود والحوافز المصاحبة لها.		■■■■	■	
توعية المقيمين بالفرص الاستثمارية والادخارية	تهدف هذه المبادرة إلى تعريف المقيمين بالسوق المالية ولوائحها وتعليماتها لرفع ثقة المقيمين بالسوق المالية السعودية وحث مؤسسات السوق المالية المرخصة على تطوير وتعزيز الحملات التوعوية عبر قنوات التواصل المختلفة (بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي)، لتعريف المقيمين بالمنتجات الاستثمارية وإمكانية الاحتفاظ بها بعد مغادرة البلد وطرق الوصول لها، إضافة إلى التعريف بحقوقهم وزيادة الثقة في السوق المالية السعودية.		■■■■	■■■	■■

« مبادرة مستمرة من العام 2023

الركيزة الثانية

تمكين منظومة السوق المالية

تعتزّ الهيئة بمسيرتها الحافلة بالابتكار والتطور المستمر في تنظيم وتطوير قطاع الأوراق المالية بما يضمن كفاءته وفعاليته، مع التركيز على توفير بيئة تنافسية عادلة، وتمكين مؤسسات السوق المالية من تقديم الخدمات والمنتجات المتنوعة والمتطورة وفق أفضل الممارسات العالمية لمواكبة المستويات المتقدمة محلياً وعالمياً. وفي ظل التطورات التقنية المتسارعة، ستعمل الهيئة جاهدة لتوفير بيئة تنظيمية محفزة للابتكار في مجال التقنية المالية، أخذاً في الاعتبار تسارع وتيرة التطور من حيث اللوائح التنظيمية والخدمات والمنتجات المتاحة؛ لتمكّن الشركات الناشئة في هذا المجال من تطوير منتجات وخدمات مبتكرة تساهم في تعزيز الشمول المالي.

الهدف الاستراتيجي الخامس
دعم وتمكين مؤسسات السوق

تولي الهيئة تطوير قطاع مؤسسات السوق أهمية كبيرة؛ إذ تسعى باستمرار لإيجاد بيئة مُمكّنة لممارسة الأعمال بكفاءة عالية وتقديم خدمات متطوّرة وفق أفضل المعايير والممارسات العالمية. وخلق تنافسية عادلة، ورفع المستوى المعرفي والمهني للعاملين في القطاع، أخذاً في الاعتبار تسارع وتيرة التطور من حيث اللوائح التنظيمية والخدمات والمنتجات المتاحة. وفي إطار الجهود المتواصلة لتطوير مؤسسات السوق والارتقاء بتميزها المؤسسي لمواكبة المستويات المتقدمة محلياً وعالمياً، ستعمل الهيئة على تفعيل نظام معالجة المنشآت المالية المهمّة، وتنظيم الحسابات المجمّعة للأوراق المالية (Omnibus Accounts)، إضافةً إلى إعداد الأطر التنظيمية لتطوير أنشطة أعمال الأوراق المالية. وتسعى الهيئة من خلال العمل على إنجاز المبادرات المرتبطة بهذا الهدف إلى تمكين مؤسسات السوق المالية من زيادة إيراداتها، بالإضافة إلى زيادة أعداد القوى العاملة فيها.

المبادرات الاستراتيجية

المبادرة	النطاق	الجدول الزمني للتنفيذ			
		2023	2024	2025	2026
تطوير تعليمات الحسابات الاستثمارية	مراجعة تعليمات الحسابات الاستثمارية وتحديثها بما يسهّل إجراءات فتح الحسابات الاستثمارية ويواكب التطورات كافة في البيئة التنظيمية في المملكة، وذلك بالتنسيق مع مؤسسات السوق المالية والجهات الإشرافية الحكومية ذات العلاقة.	«			
تفعيل نظام معالجة المنشآت المالية المهمة	تفعيل نظام معالجة المنشآت المالية المهمة من خلال وضع معايير لتصنيف هذه المنشآت فيما يتعلق بالمنشآت المالية التي تشرف الهيئة على نشاطها، وإعداد اللائحة التنفيذية لنظام معالجة المنشآت المالية المهمة، وقواعد التقييمات.	«			
تفعيل نشاط الخدمات الإدارية للصناديق	مراجعة المواد التنظيمية ذات العلاقة بنشاط الخدمات الإدارية للصناديق ومعرفة مواطن التطوير بناءً على أفضل الممارسات الدولية ومرئيات مؤسسات السوق المالية، والخروج بتوصيات تساهم في تفعيل نشاط الخدمات الإدارية للصناديق والتأكد من ممارسة هذه المؤسسات لمهامها بشكل تام وفعّال.				
تنظيم الحسابات المجمّعة للأوراق المالية (Omnibus Accounts)	تطبيق الحسابات المجمّعة لفئة مديري الأصول مما يساهم في تسهيل الجوانب التشغيلية لإدارة الأصول؛ وذلك بتسجيل الأوراق المالية باسم مديري الأصول واحتفاظ أمناء الحفظ بتفاصيل ملكية المستفيدين النهائيين.	«			
إعداد الأطر التنظيمية لتطوير أنشطة أعمال الأوراق المالية	مراجعة الإطار التنظيمي على أساس معطيات الدارسات وأفضل الممارسات الدولية محل المقارنة وصياغة الأطر التنظيمية بناءً على ذلك.				
تعديل نظام السوق المالية	إعداد مسودة التعديل المقترحة على نظام السوق المالية والمذكرة التوضيحية لها في ضوء أهداف المبادرة؛ لغرض إزالة شرط اتخاذ الوسيط لشكل شركة المساهمة الوارد في المادة الثانية والثلاثين من نظام السوق المالية، وتعديل متطلب الحد الأدنى لرأس المال لممارسة أعمال الحفظ والتعامل الوارد في نظام السوق المالية، واستطلاع مرئيات العموم حياله، ومن ثم رفعه إلى المقام السامي.				

« مبادرة مستمرة من العام 2023

الهدف الاستراتيجي السادس

دعم التقنية المالية في القطاع المالي

حرصاً على مواكبة الثورة التقنية المعاصرة، واتباع أفضل الممارسات في تنظيم وتسهيل الاستفادة من التقنية المالية وإتاحة منتجات تمويلية واستثمارية مبتكرة لنقل صناعة الخدمات المالية إلى آفاق جديدة وتمكين كيانات اقتصادية تعزز من العمق والتنوع للقطاع المالي، واستمراراً للجهود المبذولة، ستواصل الهيئة دعمها للتقنية المالية من خلال العمل على تخريج نموذج المستشار الآلي، وتخريج نموذج توزيع صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري، بالإضافة إلى تمكين تطبيق المالية المفتوحة في نطاق السوق المالية. وتأمل الهيئة من خلال إنجاز هذه المبادرات إلى رفع حجم الإيرادات من نشاط التقنية المالية كنسبة من إجمالي إيرادات مؤسسات السوق المالية وشركات التقنية المالية، وزيادة عدد الشركات الممارسة لأنشطة التقنية المالية في السوق المالية.

المبادرات الاستراتيجية

المبادرة	النطاق	الجدول الزمني للتنفيذ 2023	2024	2025	2026
تخريج نموذج المستشار الآلي	تخريج نموذج عمل المستشار الآلي وتمكين تقديمه على نطاق أوسع في بيئة مستدامة.				
تخريج نموذج توزيع صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري	تخريج نموذج عمل توزيع صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري، وتمكين تقديمه على نطاق أوسع.				
تخريج نموذج التمويل الجماعي لأدوات الدين	تخريج نموذج عمل التمويل من خلال أدوات الدين وتمكين تقديمه على نطاق أوسع في بيئة مستدامة.	«			
تمكين تطبيق المالية المفتوحة في نطاق السوق المالية	تمكّن تطبيقات المالية المفتوحة العميل من تفويض مزودي خدمات المالية المفتوحة للوصول إلى بياناته المحتفظ بها لدى مؤسسات مالية؛ وذلك بهدف استخدامها في نطاق محدد؛ إذ ينتج عن هذه الاستخدامات مخاطر وفوائد عدة. عليه، قد يستدعي التمكين إعداد إطار محفز يشمل التنظيم والدعم المحفز لتطوير البنية التحتية لمشاركة تلك البيانات والتي قد تشمل على تطوير معايير تقنية للمشاركين في السوق وتنظيم المتعاملين فيها. وتأتي هذه المبادرة لإعداد وتنفيذ برنامج تمكيني للمالية المفتوحة في السوق المالية يشمل الإطار التنظيمي وإطار التنفيذ وحوكمة التطبيق، بالإضافة إلى إعداد المعايير التقنية التي تمكّن تطبيقات المالية المفتوحة.				

« مبادرة مستمرة من العام 2023

الركيزة الثالثة

حماية حقوق المستثمرين

تضع الهيئة حماية حقوق المستثمرين في صدارة أولوياتها، وتسعى جاهدة إلى توفير بيئة استثمارية آمنة ومستقرة من خلال استمرار العمل على تطوير آليات فعالة لحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة أو التي تنطوي على احتيال أو غش أو تدليس أو تلاعب. وستواصل الهيئة عملها في تعزيز مستوى الشفافية والإشراف في السوق المالية، بالإضافة إلى تيسير سُبُل التعويضات وتعزيز آليات معالجة الشكاوى والنزاعات، إلى جانب تعزيز آليات التعامل مع القضايا النوعية وكفاءة الردع.

الهدف الاستراتيجي السابع
تعزيز مستوى الشفافية والإشراف

انطلاقاً من دور الهيئة في تنظيم السوق المالية وتطويرها، ولما يمثّله استقرار السوق المالية من أهمية في نمو السوق وازدهارها، ستستمر الهيئة في تحسين وتطوير البيئة التنظيمية بما يجعل السوق المالية أكثر استقراراً من خلال رفع مستوى الشفافية والإفصاح، وتعزيز مستوى الالتزام والحوكمة للشركات المدرجة وبرامج الاستثمار الجماعي. وستعمل الهيئة على تحديث قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة، ورفع كفاءة حوكمة الصناديق الاستثمارية ومسؤوليات أعضاء مجالس الإدارة، بالإضافة إلى تنظيم دور الإدارة التنفيذية في إعداد الشركات المدرجة لقوائمها المالية. وتتطلع الهيئة إلى تحقيق عدد من المستهدفات من خلال تنفيذها للمبادرات الاستراتيجية، ومن بين هذه الأهداف ارتفاع نسبة مشاركة المساهمين في الجمعيات العمومية للشركات المدرجة، وزيادة نسبة الحاصلين على الزمالة السعودية أو ما يعادلها من منصب مدير مراجعة فأعلى لمكاتب المحاسبة، بالإضافة إلى ارتفاع ترتيب المملكة في مؤشر "مجالس الإدارة" الصادر عن المعهد الدولي للتطوير الإداري (IMD).

المبادرات الاستراتيجية

المبادرة	النطاق	الجدول الزمني للتنفيذ			
		2023	2024	2025	2026
تطوير لائحة حوكمة الشركات	تقييم لائحة حوكمة الشركات لتحديد الجوانب التي قد تتطلب التطوير وبحث مدى مناسبة التخفيف في بعض المتطلبات النظامية الحالية؛ لتتواءم مع أفضل الممارسات العالمية.				
تحديث قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة	تحديث آلية لتسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة لدى الهيئة من خلال تحديد معايير وشروط خاصة للتسجيل، مما يستلزم إصدار نسخة محدّثة من قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة.				
تقييم إفصاحات وإعلانات الصناديق الاستثمارية	تسعى المبادرة إلى تقييم متطلبات الإفصاح للسوق الواردة في لائحة صناديق الاستثمار ولائحة صناديق الاستثمار العقاري، بما يعزز مستوى الشفافية والإشراف، ويضمن توفير معلومات كافية تمكّن مالكي الوحدات من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على بصيرة.				
رفع كفاءة حوكمة الصناديق الاستثمارية ومسؤوليات أعضاء مجالس الإدارة	تسعى هذه المبادرة إلى رفع كفاءة حوكمة الصناديق الاستثمارية بما يساعد على حماية مصالح المستثمرين والأطراف ذات العلاقة، بالإضافة إلى إضفاء المزيد من الشفافية والثقة. كذلك تسعى هذه المبادرة إلى رفع كفاءة مسؤوليات أعضاء مجالس الإدارة بما يسهم في إدارة أموال العملاء بشكل فعّال وبما يحقق أقصى فائدة للمستثمرين.				
تنظيم دور الإدارة التنفيذية في إعداد الشركات المدرجة لقوائمها المالية	تطوير تنظيم دور الإدارة التنفيذية في إعداد الشركات المدرجة لقوائمها المالية وفقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.				
تحديد آلية الإفصاح عن مخاطر الصناديق الاستثمارية	زيادة مستوى الإفصاحات والشفافية للصناديق الاستثمارية بتحديد آلية قياس مخاطر الصناديق الاستثمارية.				

الهدف الاستراتيجي الثامن

حماية حقوق المستثمرين وتيسير سبل التعويضات

تسعى الهيئة دوماً إلى خلق بيئة استثمارية آمنة تتسم بالعدالة والكفاية والشفافية، وستواصل الهيئة جهودها في تحسين وتطوير كل ما من شأنه تعزيز ثقة المستثمرين بالسوق المالية وحمايتهم من الممارسات غير العادلة؛ إذ ستعمل على إعداد إطار التسويات بين مؤسسات السوق المالية وعملائها، وتطوير إجراءات تعويض الدعاوى الجماعية لتيسير فرص الوصول إلى الحق الخاص وتفعيل الأدوات النظامية لتعويض المتضررين من الممارسات غير المشروعة، بالإضافة إلى تعزيز المساندة في الحق الخاص. وتطمح الهيئة من خلال العمل على المبادرات الاستراتيجية المرتبطة بهذا الهدف أن تسهم في تحقيق ارتفاع نسبة الشكاوى المحالة إلى لجان الفصل والتي ينتج عنها قرارات لصالح الشاكي، وزيادة معدلات التسوية في الشكاوى الواردة.

المبادرات الاستراتيجية

المبادرة	النطاق	الجدول الزمني للتنفيذ			
		2023	2024	2025	2026
إعداد إطار التسويات بين مؤسسات السوق المالية وعملائها	تهدف المبادرة إلى تحسين عملية معالجة الشكاوى المعتبرة بين مؤسسات السوق المالية وعملائها بما يساهم في تعزيز الثقة لدى العملاء في عملية التسوية؛ إذ تشمل آلية تسوية فعّالة وواضحة المعالم والإجراءات، وتقديم التوعية اللازمة إلى الوسطاء من خلال الورش التدريبية بشأن آلية التسوية، يتبعها تقييم أثر المبادرة اعتماداً على بيانات نظام حماية المستثمر والتقارير الصادرة عن الوسطاء بهدف التحسين المستمر.				
تطوير إجراءات تعويض الدعاوى الجماعية	تهدف المبادرة إلى ردم الفجوة الزمنية منذ رصد المخالفة (الحق العام) إلى حين تعويض المتضررين (الحق الخاص)، بالإضافة إلى تعزيز فرص التعويض وتسهيل آلية الحصول عليه، ومعالجة الضعف المعرفي والإجرائي لدى المتضررين من خلال تفعيل الدعاوى الجماعية للمطالبة بالحقوق.				
تعزيز المساندة في الحق الخاص	خلق مسارات جديدة لدعم ومساندة المستثمرين من خلال مأسسة جهود الدعم والمساندة للشاكين، وتنظيم التعامل مع المشاهدات النوعية ذات الأثر في عموم المستثمرين.				

الهدف الاستراتيجي التاسع

تعزيز آليات التعامل مع القضايا النوعية وكفاءة الردع

تضع الهيئة مسؤولية المراجعة والتحسين المستمر للبيئة التنظيمية على قائمة أولوياتها. ومن هذا المنطلق، ستتواصل الجهود لتطوير الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية، وتحقيق الحماية للمستثمرين بما يعزز من ثقتهم بالسوق المالية؛ وذلك من خلال عدد من المبادرات أبرزها العمل على تفعيل مبدأ التعاون مع الهيئة في القضايا النوعية وبحث السُبُل التي من شأنها تعزيز هذا المبدأ، وتطوير عناصر تعريف القضايا النوعية، في ظل نتائج الممارسة السابقة. ومن خلال العمل على المبادرات الاستراتيجية المتعلقة بهذا الهدف، تطمح الهيئة إلى تحقيق عدد من المستهدفات، منها زيادة نسبة المبالغ المحصلة نتيجة القرارات الصادرة، وتحسين متوسط مدة معالجة المخالفات من تاريخ اكتشافها حتى تاريخ صدور قرار بشأنها.

المبادرات الاستراتيجية

المبادرة	النطاق	الجدول الزمني للتنفيذ			
		2023	2024	2025	2026
تفعيل مبدأ التعاون مع الهيئة في القضايا النوعية وبحث السُبُل التي من شأنها تعزيز هذا المبدأ	باعتبار مبدأ التعاون مع الهيئة من الأدوات التي تساهم في معالجة القضايا النوعية بسرعة وكفاءة أكبر، تهدف هذه المبادرة إلى تفعيل تطبيق هذا المبدأ في القضايا النوعية وبحث السُبُل التي من شأنها حثّ المشتبه بهم وتحفيزهم على التعاون مع الهيئة أثناء إجراءات الاستدلال بشكل فعّال يسهم في الوصول إلى الحقيقة ومعالجة القضايا النوعية في مدد زمنية أسرع.				
تطوير عناصر تعريف القضايا النوعية، في ظل نتائج الممارسة السابقة	مراجعة تعريف القضايا النوعية في ظل نتائج الممارسة السابقة ليشمل عدداً من القضايا التي تم التعامل معها ضمن مسار معالجة القضايا النوعية ولم يشملها التعريف الحالي، بما يسهم في تعزيز آليات معالجة القضايا النوعية.				

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

cma.org.sa

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority